

الاتحاد للقطارات يدشن ثاني مراحل مشروع الربط الخليجي

أعلنت دولة الإمارات عن إطلاق ثاني مراحل تشييد شبكة سكة الحديد المحلية، والتي سوف تربط بقية دول الخليج خلال سنوات، حيث ينطوي المشروع على نظرة مستقبلية تؤسس لتتقل مستدام يغيّر طبيعة الخدمات اللوجستية في المنطقة، وهو يستيق استنفاد طاقة شبكات النقل البري والجوي والبحري الحالية في ظل ثورة النمو، التي تشهدها البلاد.

وأوضح أن الشركة قامت خلال الفترة الماضية ببدء الأعمال الإنشائية المرحلة الثانية من الشبكة والتي تمتد من الغويفات على حدود السعودية إلى إمارة الفجيرة وخورفكان على الساحل الشرقي للإمارات فيما تم البدء في الأعمال الإنشائية الأولية لسلسلة من محطات الشحن لشبكة السكك الحديدية.

وتنبت الإمارات أولوية النقل بالسكك الحديدية من منطلق وضع الحلول قبل وقوع الحاجة والضرر وأن إنشاء وتشغيل مشروع قطار الاتحاد لها أهميتها وضرورتها للاقتصاد وللواطنين الإماراتيين والخليجيين.

وتهدف استراتيجية الشركة إلى تعزيز قطاع صناعة النقل والشحن والخدمات اللوجستية وتعكس الاهتمام بتربسج مكانة الإمارات على خارطة صناعة النقل التي غدت من الصناعات الرئيسية على مستوى العالم.

ورصدت الشركة 18 مليار درهم (4.9 مليار دولار) لإتمام هذه المرحلة، والتي تشمل مد خط سكة حديد وتصنيع 38 قاطرة للنقل مزودة بأحدث تكنولوجيا لخفض الانبعاثات بنسبة تصل إلى 80 في المئة، ليصل عدد الأسطول إلى 45 قاطرة.

وتنبت الإمارات أولوية النقل بالسكك الحديدية من منطلق وضع الحلول قبل وقوع الحاجة والضرر وأن إنشاء وتشغيل مشروع قطار الاتحاد لها أهميتها وضرورتها للاقتصاد وللواطنين الإماراتيين والخليجيين.

وتهدف استراتيجية الشركة إلى تعزيز قطاع صناعة النقل والشحن والخدمات اللوجستية وتعكس الاهتمام بتربسج مكانة الإمارات على خارطة صناعة النقل التي غدت من الصناعات الرئيسية على مستوى العالم.



الخرطوم ترضخ لقسوة التضخم وتزيد أجور الموظفين

من خلال طباعة النقود وطرحها في السوق دون أن يقابلها إنتاج وذلك منذ العام 2016.

وقررت الحكومة منتصف أبريل الماضي مضاعفة الرواتب سبع مرات تقريباً لتنتقل من 425 جنيهاً (7 دولارات) إلى 3 آلاف جنيه (54 دولاراً) وسيتم تطبيقها على ثلاث سنوات.

ووفق الجهاز المركزي السوداني للإحصاء فقفز معدل التضخم إلى نحو 99 في المئة في أبريل الماضي، مقابل 82 في المئة قبل شهر بسبب استمرار ارتفاع أسعار الغذاء.

وعزا الجهاز ارتفاع معدل التضخم إلى استمرار زيادة أسعار الغذاء مثل الزيوت والحبوب واللحوم والبقوليات واللبن والخبز.

ودعا الخبير الاقتصادي مدني إلى ضرورة اعتماد سياسة التصنيع للتصدير للحصول على النقد الأجنبي اللازم لدعم العملة الوطنية وتقليل الاستدانة الخارجية ودعم الميزان التجاري.

وأشار إلى أن القطاع الخاص يظل أيقونة الإصلاح عبر المبادرات و"اختراق خنادق الركود". وقال إن "قوائد زيادة الكتلة النقدية تكمن في زيادة الاستهلاك الفردي مما يتطلب زيادة الإنتاج لمقابلة الطلب وبالتالي إضعاف الركود التضخمي".

وأعرب عن أمله في أن تسرع الحكومة الانتقالية في اتباع سياسة إصلاحية تشمل الرسوم الضريبية والجمركية لدعم سياسة التوسع المالي لتحريك وتحفيز الإنتاج.

ولم تراوح معاتب السودانيون مكانها، فحتى بعد الإطاحة بالبشير لا يزال المواطنون يقفون في طوابير طويلة لاقتناء الخبز ووقود السيارات والغاز المنزلي.

وأعلن برنامج الأغذية العالمي في فبراير الماضي أن نحو 9.1 مليون سوداني يحتاجون إلى مساعدات إنسانية، من بين نحو 42 مليون نسمة.

اضطرت الحكومة الانتقالية السودانية إلى الرضوخ لقسوة غليان الأسعار على الآلاف من الموظفين عبر زيادة أجورهم، في تحرك يرى اقتصاديون أنه لا يخلو من مغامرة محفوفة بالمخاطر كونه سيفاقم الخلل الكبير في التوازنات المالية، في ظل الانحدار القياسي المتواصل للجنيه أمام العملات الأجنبية.

في الاقتصاد الذي برز عقب جائحة كورونا.

وأكد أن الوزارة بدأت فعلياً صرف رواتب الموظفين، مشيراً إلى أن ارتفاع التضخم كان بسبب زيادة الكتلة النقدية

في الاقتصاد الذي برز عقب جائحة كورونا.

وأكد أن الوزارة بدأت فعلياً صرف رواتب الموظفين، مشيراً إلى أن ارتفاع التضخم كان بسبب زيادة الكتلة النقدية

في الاقتصاد الذي برز عقب جائحة كورونا.

وأكد أن الوزارة بدأت فعلياً صرف رواتب الموظفين، مشيراً إلى أن ارتفاع التضخم كان بسبب زيادة الكتلة النقدية

في الاقتصاد الذي برز عقب جائحة كورونا.

وأكد أن الوزارة بدأت فعلياً صرف رواتب الموظفين، مشيراً إلى أن ارتفاع التضخم كان بسبب زيادة الكتلة النقدية

في الاقتصاد الذي برز عقب جائحة كورونا.

وأكد أن الوزارة بدأت فعلياً صرف رواتب الموظفين، مشيراً إلى أن ارتفاع التضخم كان بسبب زيادة الكتلة النقدية

في الاقتصاد الذي برز عقب جائحة كورونا.

وأكد أن الوزارة بدأت فعلياً صرف رواتب الموظفين، مشيراً إلى أن ارتفاع التضخم كان بسبب زيادة الكتلة النقدية



السوريون أول ضحايا الأزمة

انهيار الليرة يستنزف ما تبقى من اقتصاد سوريا المشلول

دمشق تتخبط في حلول ترقيعية لا جدوى منها

والى جانب ذلك، توقفت تحويلات الغتريين حيث بات السوريون في الخارج معنوين بدعم وإغاثة أهاليهم الذين تحولوا إلى نازحين داخل البلاد، ولاجئين في بلدان أخرى.

وعكس تشديد العقوبات بحق كل من يتعامل بغير الليرة، الذي جاء في مرسوم تشريعي أصدره الأسد مطلع هذا العام، حجم الأزمة المالية العميقة للدولة. وأمر الأسد حينها "بتشديد عقوبة كل من يتعامل بغير الليرة كوسيلة للدفعات أو لأي نوع من أنواع التداول التجاري أو التسديدات النقدية، سواء كان ذلك بالقطع الأجنبي أم المعادن الثمينة". ورفع المرسوم العقوبة بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة لا تقل عن سبع سنوات بعدما كانت تنص على الحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات، مع غرامة مالية.

الصرافون المتواجدون ضمن المناطق الخاضعة لسيطرة النظام السوري توقفوا بشكل كامل عن بيع الدولار

ويقول محللون إن الأوضاع المالية لدمشق في حفرة مغلقة ولم يعد أمامها أي منفذ للتحسن بعد انقطاع أكبر مصادر تمويلها مع توقف تهريب العملة الصعبة من لبنان والدعم من طهران الغارقة في أزماتها الخائفة.

وكانت تقارير محلية قد تناولت في السنتان الماضية ظاهرة دخول كميات كبيرة من العملة السورية لسحب الدولارات من السوق اللبنانية لتمويل حاجات دمشق.

وأعلن مصرف لبنان المركزي في نوفمبر الماضي عن إحباط محاولة 3 صيرافنة إدخال عمولات نقدية عربية إلى الأراضي اللبنانية لتبديلها في أسواق بيروت إلى الدولار، في إشارة واضحة إلى تهريب العملة السورية بحسب محللين.

وأظهرت دراسة نشرها المرصد العمالي للدراسات والبحوث السوري في يناير الماضي عن مدى تأثير الاقتصاد المحلي من تجميد ودائع السوريين في لبنان.

وبدأت الآثار النقدية والمالية لازمة اللبنانية بالظهور بشكل سريع مؤخراً على الاقتصاد السوري خاصة مع القيود المشددة التي وضعها المركزي اللبناني، إلى جانب العقوبات الغربية على دمشق. ولكن الأرقام تشير إلى أكثر مما كان متوقفاً، إذ أن إيداعات السوريين الأفراد في المصارف اللبنانية تبلغ حوالي 45 مليار دولار، إلى جانب نحو خمسة مليارات دولار ودائع لشركات ومصارف سورية.

وكانت تقديرات سابقة تشير إلى أن حجم الودائع السورية في لبنان لا يتجاوز الثلاثين مليار دولار. بينما لا توجد معطيات دقيقة من المؤسسات المالية الدولية حول ذلك.

عكست محاولات الحكومة السورية المستميتة وإجراءاتها المالية القمعية اليائسة عبر الضغط على رجال الأعمال لتقاسم أرباح شركاتهم مع الدولة، مدى تخبط دمشق في مواجهة أزماتها الزمنية، بعد إغلاق كافة نوافذ التمويل في ظل أزمة لبنان المالية وانقطاع الدعم من إيران الغارقة في مشاكلها الخائفة، الأمر الذي هوى بالليرة غير مسبوقة.

وفق أحدث بيانات برنامج الأغذية العالمي فإن نحو 9.3 مليون سوري يعانون من انعدام الأمن الغذائي في ارتفاع ملحوظ جراء وباء كورونا، قياساً بما تم تسجيله قبل نصف عام تقريبا حين أشارت التقديرات إلى أنهم بحدود 7.9 مليون شخص.

وتشهد مختلف المناطق السورية ارتفاعاً جنوبياً لأسعار السلع الأساسية في ظل انهيار قيمة الليرة المتواصل، وسط استياء شعبي كبير، ولاسيما مع اقتراب تطبيق قانون العقوبات "قيصر".

وهناك مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والإدارية، التي عصفت بنمو الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، مما جعل دمشق تدخل في متاهة من المشاكل لا يعتقد محللون أنها ستخرج منها قريباً.

ولعل انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية، كان من أهم الأسباب، التي أثرت بشكل سلبي على الدول الداعمة لدمشق، بسبب اعتمادهم على تجارة الطاقة بشكل كبير في اقتصاداتهم، وانخفضت على أثره مساعدات إيران النقدية لسوريا.

ويبدو خلو البنك المركزي السوري من النقد الأجنبي والذهب عاملاً مهماً لبلوغ الاقتصاد السوري هذه المرحلة الحرجة، حيث يعتمد وجود احتياطي العملات الأجنبية والذهب الركائز الأساسية التي تستند عليها العملة المحلية.

وقد أصبح المركزي فارغاً من احتياطي النقد الأجنبي بسبب توقف إيرادات ترانزيت النقل البري والبحري والجوي، وتوقف حركة التصدير، المساهم الأكبر في إيرادات العملات الأجنبية.

وأثر التوقف شبه الكامل لعجلة الإنتاج على البلاد، فأصبح النظام يستورد السلع الضرورية، حيث تتم عمليات الشراء بالنقد الأجنبي وخصوصاً الدولار، مما أدى إلى زيادة الطلب عليه، ونقصه في السوق، وبالتالي ارتفاع سعره على حساب الليرة.

1820

ليرة سعر صرف الدولار بالسوق السوداء، وهو أدنى مستوى في تاريخ العملة السورية

ويعاني السوريون من ظروف معيشية صعبة مع تفشي البطالة والفقر، واللذان يشكلان دليلاً ملموساً على الاقتصاد المنهك، في ظل تقلص المداخل والإيرادات وانخفاض احتياطي النقد الأجنبي.

ومن بين العوامل الأخرى عدم سيطرة دمشق على صناعة النفط وقطاع الزراعة وخاصة إنتاج القمح والبقوليات وعدد من السلع الاستراتيجية الهامة في أيدي النظام.